# التـــــراث السياسي العربي الإسلامي والديموقراطية

بقلم أ.د/ البخاري حمانـــة

يعيش الغرب الأوروبي - الأمريكي، ( بمفهومه التسلطي واللبيرالي، وليس بمفهومه الجغرافي أو الديني)، منذ سقوط حائط برلين (**1989**) وتفكك المعسكر الاشتراكي، لا نهاية التاريخ كما ذهب بعض المفكرين فيه،[1] بل ما اسماه بعض المفكرين الآخرين، خاصة الأمريكيين [2] ، المرتبطين بالدوائر الصهيونية، وبالمسيحية اليمينية في الولايات المتحدة الأمريكية،[3]( الذين نعلم جميعا مدى تأثيرهم في سياسة هذه الأخيرة ومدى معاداتهم للعرب ولقضاياهم، خاصة فلسطين)، منذ سنة **1993** " ساموبل هونتينغتونغ **Samuel – Huntington** "[4]، " بهاجس الإسلام الأصولي" الذي تحول فجأة، ومن جديد، بالنسبة لكل تلك الدوائر، إلى العدو الأول للغرب ولمختلف قيمه ومشاريعه وفي مقدمتها العولمة ( **La mondialisation / The globalisation**) وما تنذر به من تحولات اقتصادية وسياسية وأخلاقية غير مسبوقة، وفي غير صالح السواد الأعظم من أبناء البشرية.

ولأن الثقافة تمثل، قيما يرى " هونتينتونغ" " أداة السيطرة المقبلة على العالم"[5]، وليس الاقتصاد أو السياسة، فإن الإسلام بثقافته التي لم تفتقد،

بالرغم من مرور ما يقرب من **15** قرنا، حيويتها وفاعليتها لدى المسلمين، يمثل، قبل الثقافة الهندية والصينية، الخطر الأكبر على الغرب.

في مثل هذه الأجواء السياسية والاقتصادية والفكرية العالمية الجديدة جاءت أحداث **11** سبتمبر**2001**، لتجد فيها كل تلك الدوائر، وغيرها، فرصتها للتدليل على صحة طروحاتها تلك المناوئة للإسلام وللمسلمين.

وفي مثلها كذلك جاءت تلك التصريحات الأمريكية الرسمية حول " محور الشر"[6]، وحول " تفوق الحضارة الغربية وقيمها على الحضارة الإسلامية"[7] المعادية شكلا ومضمونا للحرية .. وللعدالة – وللتسامح .. ولحقوق الإنسان... الخ . وهي القيم التي تشكل أسس الحضارة والثقافة الغربتين.

وفي مثلها، أخيرا، وليس أخرا، حصر، ما أصبح يطلق عليه منذ ذلك الوقت " بالإرهاب العالمي"، في الإسلام وفي المسلمين، وتحولت " محاربة ذلك الإرهاب إلى حرب بين الإسلام وبين المسيحية"[8]

هكذا كان الاجتياح العسكري الأمريكي – الأوروبي لأفغانستان (**2001**) وللعراق (**2003**)، وكانت تلك التهديدات الأمريكية المباشرة لأكثر من دولة عربية وإسلامية، خاصة في المشرق العربي الإسلامي. بالتعرض لنفس المصير إذا لم تتبنى النموذج الديمقراطي الأمريكي الغربي كبديل لحكمها، " القائم على التسلط، والفساد.. والظلم..، " والمغذى الأول بالتالي لذلك الإرهاب العالمي..."[9]

وإذا كنا أول من يقر بالطابع الاستبدادي للعديد من أنظمة الحكم العربية والإسلامية، التي ظلت تحكم، بل تتحكم ظلما، منذ الخلافة الراشدة وإلى اليوم تقريبا، في مصير الجماهير الإسلامية والعربية، ومن ضمنها، أفغانستان، والعراق، ودفعت بالتالي كل معارضة لها إلى العمل السري وإلى الإرهاب.. والعنف الدموي، (وهي المعارضة التي لم تكن كلها ظلامية أو أصولية)، فإننا أول من يشكك كذلك في صدق هذه المطالبة الأمريكية المفاجئة لتلك النظم بالديمقراطية.. خاصة حينما نذكر أن أمريكا لا يهمها، من العالم العربي والإسلامي، سوى: **1**)- استمرار تدفق النفط إليها. **2**)- بقاء اسرائيل.[10]

ذلك ما تؤكده، على أي حال، التصريحات الأمريكية الرسمية، حول " إعادة رسم الخارطة السياسية للشرق العربي"، خاصة، بما يتماشى وهذين الهدفين.

وإذا كنا نلاحظ مع بعض الباحثين، أن مثل هذا الصدام بين الحضارات، إن وجد، فإنه " ليس صداما بين حضارات، بل بين ثقافة غربية غير محددة المعالم، أمريكية بصورة خاصة، تدعي الكونية، وبين كل ثقافة تصر على الاحتفاظ بغيريتها وباختلافها تجاه، مثل تلك الثقافة ".[11] فإن السؤال الذي يظل يطرح نفسه أمام مثل هذه الحقائق التي تعصف اليوم بالمنطقة العربية، خاصة، عصفا، هو ذلك الذي يقول: هل يمكن للعرب أن يبنوا، انطلاقا من تراثهم، السياسي، ودون تقليد أعمى للديموقراطية الغربية، نموذجا للحكم قائم على الحرية والعدالة. والمساواة. واحترام حقوق الإنسان؟

على مثل هذا السؤال، الذي أصبح اليوم، ونظرا للتردي، غير المسبوق، للعالم العربي والإسلامي الحديث، فإن دعاة التشبث بهذا التراث ( خاصة الإسلامويين منهم) يردون، ومنذ أكثر من ألف سنة، بالإيجاب..، حجتهم في ذلك النموذج النظري والعملي (الناجح) الذي يمثله حكم الرسول صلى الله عليه وسلم، وصحابته، رضوان الله عليهم جميعا.

وذلك ما يشكك فيه، دعاة التغريب، والأخذ الكامل بالديمقراطية الغربية، وفي قدرة المسلمين، والعرب، اليوم، على إعادة تكراره. حجتهم في ذلك.. المصير المأساوي الذي آل إليه العديد من أولئك الحلفاء، إضافة إلى الحقيقة التي تؤكدها الديمقراطية الغربية كل يوم، باعتبارها أفضل نموذج ممكن للحكم.. بالنسبة للإنسانية بأكملها، وليس فقط بالنسبة للعرب أو المسلمين.

وبين هؤلاء.. وأولئك لازال العديد من المفكرين العرب والمسلمون، من كلا الجناحين السابقين خاصة (الجناح الإسلامي الجديد، والجناح التغريبي الجديد)، يعملون ومنذ القرن التاسع عشر للميلاد وإلى اليوم، على بلورة مثل ذلك النموذج العربي الإسلامي المنشود للحكم، وذلك انطلاقا من كل إيجابيات تراثهم.. ومن كل إيجابيات الديمقراطية الغربية كذلك وفي نفس الوقت.

إن هذه المداخلة، التي تتناول موضوع، التراث السياسي العربي الإسلامي والديمقراطية في العالم العربي والإسلامي عامة، تأمل أن تسهم بصورة متواضعة، لا في حل كل المشاكل التي يتخبط فيها اليوم هذا العالم،

والتي ألاحظ أنها ليست فقط سياسية، بل في إلقاء نظرة موضوعية على البعض من أسباب تلك المشاكل، ومحاولة طرح بعض ما ارتأته لها من حلول.

كما إن هذه النظرة المنطلقة من القرآن والسنة من جهة، ومن الفكر السياسي الغربي من جهة أخرى، ستحاول أن تبين خطأ تأويلات البعض للمفهوم الإسلامي للسلطة السياسية وخطأ تأويلات بعض الآخرين للمفهوم الغربي لها ....

## I)- دعاة المشروع السياسي الإسلامي:

لنبدأ إذن في فحص الأطروحات التي تبرر حسب الإسلاميين ضرورة وجود سلطة دينية سياسية تستند إلى القرآن وإلى السنة كتلك السلطة التي كانت في عهد محمد (ص) وخلفائه الراشدين رضوان الله عليهم جميعا.

إن هذه الأطروحات هي التالية:

أ)- أن الإسلام يطالب، كما يذهبون، بإقامة دولة إسلامية (دينية). ب)- أن الحاكمية تشكل أساس هذه الدولة. ج)- أن الشورى تمثل أداة ديمقراطيتها. د)- وجوب السلطة السياسية الإسلامية.[12]

أ)- بالنسبة **للأطروحة الأولى** المتعلقة بمطالبة الإسلام بإقامة دولة إسلامية، فإن دعاة هذه الدولة يقدمون الحجج التالية:

**1**)- تأكيد القرآن الكريم، وفي أكثر من آية على ضرورة الحكم بما أنزل الله ...، واعتبار كل مخالف لذلك من الكافرين... والفاسقين... والظالمين... " ومن لم يحكم بما أنزل الله فأولئك هم الكافرون... الفاسقون... الظالمون" ( المائدة، **45**،**46**،**47**). - **2**)- أن الإسلام دين ودولة، قرآن وسيف[13].

- **3**)- أن الحكم بالتالي من صميم الإسلام ومن مقتضياته[14].
- **4**)- استحالة وجود الإسلام بدون سلطة سياسية قادرة على تنفيذ أوامره[15]. - **5**)- أن الرسول(ص) كان نبيا ورجلا سياسيا، فقد كان يراسل الملوك ويوقع المعاهدات ويجيش الجيوش ويسير الدولة – إلى جانب كونه كان يصلي بالناس ويقيم شعائر الإسلام[16]. - **6**)- أننا مطالبون بالسير على خطاه والاقتداء به[17].- **7**)- أن هذه الدولة وحدها القادرة وكما فعلت من قبل، على إخراج المسلمين.. بل الإنسانية كلها من بؤسها وجهالتها.. وتحقيق السعادة الدينية و الدنيوية لها.[18]

**ب)- الحاكميـــة:** [19]

**1**)- إن الحاكمية التي تجد أساسها في العديد من الآيات القرآنية " أن الحكم إلا لله" (سورة **57/6**، سورة **67/12**). تعني أن الحكم، أيا كان، لله ولله وحده،.. وليس للبشر الذين يتجسد من خلالهم هذا الحكم سوى مجرد مستخلفين لله فوق الأرض لتنفيذ أوامره (سورة **33** آية **72**).

**2**)- غير أن هذه الدولة بالرغم من أنها تستمد سلطتها المباشرة من الله فإنها مع ذلك ليست تيوقراطية لسبب بسيط وهو أنها مسيرة عمليا عن طريق الجماعة المكونة من أهل الحل والعقد (العلماء والأعيان) .. الذين يعملون عن طريق الشورى..[20]

**ج)- الشـــورى:** [21]

إن الدولة الإسلامية تجد أداة ديمقراطيتها في الشورى.

**1**)- وهذه الشورى التي يدعو القرآن والحديث المسلمين إليها:( وشاورهم في الأمر) (سورة **42** آية **38**).. تمثل بالتالي أحد أسس الدولة الإسلامية.[22]

**2**)- ولأن الشورى كذلك فإنها لا علاقة لها مباشرة أو غير مباشرة بالديمقراطية الغربية لسبب بسيط وهو أنها سبقت كل الإيديولوجيات والأديان التي عرفتها الإنسانية منذ فجر تاريخها إلى اليوم ...[23]

**3**)- ولذلك فإن هذه الشورى جاءت وكما يلاحظ عباس محمود العقاد" لتغضب الأقوياء ودون أن يطلها الضعفاء"[24]

**4**)- بذلك يضع الإسلام من خلال الشورى معايير الحرية والعدالة والمساواة لا بين أيدي البشر بل بين يدي الله.[25]

**5**)- وتمارس الشورى من خلال التشاور أو التداول بين أعضاء الجماعة، الذين تتمثل مهمتهم في انتخاب الخليفة (عن طريق المبايعة) وفي عزله في حالة خروجه عن مبادئ الإسلام..[26]

تلك هي بصورة عامة أهم خصائص السلطة (السياسية) في الإسلام.

ولذلك يرى دعاة هذه السلطة أنه بالرغم من أن القرآن والسنة يشكلون مصدرها والحاكمية أساسها، والشورى أداتها الديمقراطية، فإن هذه السلطة ليست مع ذلك تيوقراطية، كما يدعي البعض، نظرا إلى أن الكلمة الأخيرة فيها تعود إلى الجماعة.(27)

ذلك هو السبب الذي يجعل هذه السلطة تختلف بالتالي لا فقط عن كل أشكال الحكم التي عرفتها الإنسانية، بل يجعلها كذلك سلطة لا علاقة لها مباشرة أو غير مباشرة بكل ما يجري اليوم فوق الأرض - من سياسة - لأن

الحاكمية ليست للإسلام، وهو الذي كان يجب أن يكون البديل الوحيد للمجتمعات الإسلامية والإنسانية فيها.[28]

تماما كما أنه لا توجد أية علاقة بين الشورى والديمقراطية، أداة الدولة العلمانية (أي اللائيكية).[29]

## II)- دعاة المشروع السياسي الغربي:

وإذا كانت تلك هي بعض حجج دعاة المشروع السياسي الإسلامي فإن حجج دعاة المشروع السياسي الغربي لا تقل عددا أو أهمية، وهي الحجج التي سوف نكتفي هنا بتقديم أهمها:

1)- إن مطلب الديمقراطية أصبح اليوم مطلبا إنسانيا وعالميا ولم يعد بالتالي مطلبا إيديولوجيا أو حزبيا كما كان الحال أثناء الحرب الباردة (1951-1980)

2)- أن الديمقراطية الغربية قد أثبتت، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الاشتراكي (1989)، أنها، وبالرغم من كل سلبياتها، أفضل شكل للحكم القادر على الضمان الفعلي لحرية وكرامة الإنسان.

3)- إن مطالبة الجماهير العربية الإسلامية وجماهير العالم الثالث عامة، بالديمقراطية قد سبقت بكثير محاولات الغرب اليوم، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فرضها على العالم العربي والعالم الثالث، كشرط مسبق لأي تعاون معه.

إن هذه الاختلافات، التي تعود جذورها إلى عصر النهضة، والتي بدأت آثارها تنعكس على العالم العربي والإسلامي منذ سنوات 1928، خاصة من خلال حركة الإخوان المسلمين (مصر)، ليست في الحقيقة وكما يرى بعض المفكرين العرب المعاصرين سوى اختلافات وصراعات بين حقين إنسانيين يعترف أحدهما أنه كذلك في حين يدعي الآخر أنه يتكلم باسم الله.(30)

وإذا كنا لن نتوقف هنا عند الآثار المدمرة التي يسببها هذا الاختلاف للعديد من البلدان العربية والإسلامية، فإننا نقول مع ذلك أنه، وكما سبق أن أشرنا، قبل كل شيء، خلاف ثقافي وحضاري قبل أن يكون خلافا سياسيا أو دينيا.

غير أن الحل لا يكمن بالرغم من ذلك، فيما نعتقد، في محاولات البعض اليائسة لمواجهة التحديات التي تطرحها اليوم المدنية الغربية على العالم العربي الإسلامي باللجوء إلى ماض لم تعد له صلة كبيرة تذكر بالحاضر، تماما كما انه لا يكمن كذلك في محاولات بعض الآخرين، والتي لا تقل يأسا، للتضحية بانتمائنا الحضاري والثقافي فوق مذبح هذه المدنية.

إن ذلك يعني أن استحالة حل مشاكل الحاضر باللجوء إلى الماضي لا يوازيها سوى استحالة تملك الحاضر بعيدا عن الماضي وبالانقطاع عنه.

إننا نعتقد أن مثل هذه الحقائق هي التي كانت وراء تلك الموجة من الانتقادات الداخلية التي بدأ الجناح الإسلامي الجديد والجناح التغريبي الجديد يوجهونها، ومنذ سنة 1930، ضد هذه المفاهيم الإسلامية والغربية للسلطة وللدولة.

## III) موقف الجناح الإسلامي الجديد:

يرفض هذا الجناح، ممثلا بصورة خاصة في الأفغاني، ومحمد عبده والكواكبي وفي تلامذتهم من أمثال علي عبد الرزاق، وعبد الحميد ابن باديس وخالد محمد خالد، ومحمد العشماوي ومحمد عمارة ... غيرهم، الأطروحات السلفية والأصولية المتعلقة بالحكومة الإسلامية وبالحاكمية وبالشورى - ويقترح قراءة أخرى للقرآن وللسنة بصورة خاصة وللتراث العربي الإسلامي بصورة عامة، أكثر مطابقة للقرآن والسنة من جهة وللتحديات التي توجهها اليوم المدنية الغربية للمسلمين.

**أ)- الإسلام ووجوب الحكم الديني:**

**1)**- يرى هذا الجناح أن الإسلام لا يطالب بأي شكل محدد للحكم، بل انه، إدراكا منه لسنة التطور، ترك ذلك للمسلمين ولظروفهم- المتغيرة [31]

**2)**- لذلك يعتقد هذا الجناح أن الآيات التي تقدم كدليل على ضرورة مثل ذلك الحكم قد أسيء تأويلها وفهمها - حيث أن كلمة (حكم ) لا تعني في القرآن، وكما يؤكد ذلك كبار المفسرين من أمثال الزمخشري والسيوطي والبيضاوي وغيرهم، السلطة السياسية بل تعني فقط الفصل بالعدل في الخصومات بين الناس (سورة4 آية105، سورة19 آية12) كما تعني الحكمة (وبلوغ سن الرشد) ( سورة **12** آية **22**، **659/3**، **38/42**، **154/3**).[32]

**3)**- أن القرآن يشير إلى الحكم السياسي باسم ( الأمر ): " وأمرهم شورى بينهم... " (سورة **42** آية **38** )، " وشاورهم في الأمر " (سورة **3** آية **159**)

وفي هذا المعنى قال الخليفة أبو بكر الصديق(ض)، بعد وفاة النبي (ص): " لقد مضى محمد لسبيله،ولابد لهذا الأمر من قائم يقوم به ".[33]

كذلك فان لفظ الكفر الوارد في السورة **5** آية **44**، **5** آية **46**، **5** آية **47**)، لا يعني الشرك بالله بل يعني فقط الإنكار .. والجحود لأي شيء – أما الكفر بالله فإن القرآن يطلق عليه – الشرك. والجاهلية.( سورة **4** آية**48**، سورة **6** آية**111**).

**4**)- وهكذا فإنه إذا كان محمد (ص)، الذي انتهت الرسالة بوفاته، والذي لا يمكن لأي أحد ادعاء خلافته، قد فاوض وراسل الملوك، وجيش الجيوش، وأقام دولة .. فإنه لم يفعل ذلك إلا بتوجيه إلهي مباشر..[34]

كذلك فإن النبي (ص) كان أول من نبه المسلمين خاصة أثناء، حادثة تابير النخل.. وأثناء غزوة بدر، إلى أنهم هم الأدرى بشؤون دنياهم.

**5**)- انه لا أحد يمكنه إذن الادعاء بان الخلافة تشكل مبدأ من مبادئ الإسلام لسبب بسيط وهو إن لم يوجبها و لم ينه عنها [35].

إن ذلك يعني، فيما يرى البعض، أن مفهوم الحكم الديني غريب عن الإسلام.. وهو تسرب بالتالي إلى المسلمين عن طريق الفكر الشيعي المتأثر بالكسروية وبالفكر الفاريسي.[36]

يضاف إلى كل ذلك أن أول شروط الخلافة، وهو القريشية، يستحيل تحقيقه اليوم، نظرا لاندثار قبيلة قريش منذ قرون.

إن هذه الأسباب، وغيرها، هي التي دفعت محمد عبده إلى القول بأن " الإسلام لا يعرف سلطة " لإنسان على إنسان، حتى ولو كانت دينية، سوى

سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير،... بل إن الأصل فيه، كما يضيف، هو " قلب السلطة الدينية والإتيان عليها من أساسها.- حيث أن الإسلام لم يدع لأحد بسلطان على عقيدة أحد ولا بسيطرة على إيمانه.. فحتى الرسول (ص) كان مبلغا ومذكرا و لم يكن مهيمنا أو مسيطرا "[37]

ذلك إن الحكم كما يلاحظ الكواكبي ليس سلطة على الناس بل وكالة لإدارة شؤونهم المشتركة[38]. ومن جهته يرى عبد الحميد ابن باديس أن الأمة لا يجوز أن تحكم إلا بالقانون الذي ترضاه لنفسها وتلتزم به ولا تهابه ... ويضيف، أن الخلافة التي فتن بها المسلمون كانت أحد الأسباب التي حاربتهم أوربا من أجلها... [39].

7)- وأخيرا فإن هذا النموذج المثالي للحكم إذا كان، قد تجسد بصورة كاملة في عهد الرسول (ص)، وبصورة أقل كمالا في عهد بعض صحابته (ض) وفي عهد الخليفة عمر ابن عبد العزيز (ض)، فإنه لم يتجسد بعد ذلك وبتلك الصورة المثالية طيلة أربعة عشر قرنا من الزمن، مما يدل على صعوبة، حتى لا نقول استحالة تحقيقية عمليا ومن جديد.

**ب)- الحاكمية:**

إن هذا المبدأ الذي انتشر في العالم العربي على يد سيد قطب [40] وجماعة الإخوان المسلمين (**1928**) تعود جذوره إلى معركة صفين (**40** هـ) وإلى الخوارج... بل إن تلك الجذور لتمتد إلى الفراعنة وإلى أوربا المسيحية التي اعتبرت الملك ظل الله في الأرض..

ولقد كان المفكر الإسلامي الهندي المودودي [41] أول من أعاد توظيفه في العصر الحاضر نتيجة للتجاوزات التي قامت بها الأغلبية الهندية ضد الأقلية المسلمة خاصة أثناء الأحداث التي سبقت ميلاد دولة باكستان ( **1948**). وإذا كان الجناح الإسلامي الجديد يسلم أن الحكم لله ولله وحده فإنه يؤكد كذلك وفي نفس الوقت أنه له بالقوة وللإنسان بالفعل لسبب بسيط وهو أنه لا تصور لدور الإنسان كمستخلف لله في الأرض إلا من خلال ممارسته لمثل هذه السلطة.

وممارسة السلطة، كما يلاحظ الأفغاني تعني بالنسبة للإسلام ممارستها وفقا للمعايير الإنسانية التي ليست شيئا آخر سوى معايير العقل والعلم...[42]. إن نسيان البعض لمثل هذه الحقائق، ولغيرها، هو الذي كان فيما يرى البعض، وراء تلك التأويلات الخاطئة لموقف الإسلام من قضية السلطة.

ولقد تجلت آثار مثل تلك التأويلات من بين ما تجلت في:

**1**)- إنكار مسؤولية الإنسان، تلك المسؤولية التي لم يخلقه الله إلا من أجل تحملها(سورة، **33**، آية **72**)

**2**)- سلب حرية وإرادة الإنسان المسلم بصورة خاصة، والإنسان بصورة عامة، والتشكيك في قدرته على تسيير مصالحه بصورة سليمة[43].

**3**)- تشجيع روح التواكل والجبرية التي تفتح الباب على مصراعية للطغيان وللاستبداد اللذين يدينهما الإسلام ويحاربهما جملة وتفصيلا.[44]

ج)- **الشورى:**

وبالنسبة للشورى، فان هذا الجناح إذا كان يقر بان الشورى يجب إن تشكل الأداة الديمقراطية لكل حكم سياسي، خاصة في العالم الإسلامي، فانه يرفض مع ذلك المفهوم الذي أعطى للشورى وللممارسات التي تجسدت من خلالها عبر التاريخ الإسلامي.

**1**)- فعلى مستوى المفهوم يرى هذا الجناح أن الشورى التي يعينها القرآن لا يجب البحث عنها فقط في الآيات( **44** ، **45** ، **47**. سورة، **4**)، بل يجب البحث عنها كذلك وقيل كل شيء في الآية التي تقول" لا يسأل عما يفعل وهم يسألون " (سورة **21**، آية، **23**)..[45]

**2**)- ذلك أن الشورى كما يؤكد الأفغاني، تعني إمكانية الانتخاب الحر من طرف الأمة لممثليها الذين يشرعون لها [46].

**3**)- ولذلك فإن مثل هذه الشورى التي تضمن التعددية السياسية والتداول على الحكم، وإمكانية قلبه عن طريق الانتخابات، وحرية الصحافة، الخ... هي وحدها القادرة على الإدعاء بأنها أفضل من الديمقراطية الغربية، كما يلاحظ خالد محمد خالد[47].

**4**)- غير أنه، وعلى المستوى العملي، فان هذه الشورى، كما يفهمونها، لا تمارس، فيما يرى الماوردي، [48] والغزالي[49] وبن خلدون[50] وغيرهم، إلا

من خلال أهل الحل والعقد الذين يعينون، ليعينوا بدورهم، وكما يلاحظ بن خلدون،الخليفة الذي يبايعونه على الطاعة في المنشط والمكره[51] وهذا حتى في الحالات التي ينحرف فيها عن مبادئ الإسلام فيما يرى البعض [52].

**5)**- وإذا أضفنا إلى ذلك أن مفكرا مثل القاضي الباقلاني يذهب في هذا الصدد إلى حد القول بأن مبايعة الخليفة يمكن أن تتم برجل واحد، نظرا إلى أن عدد الأصوات، كما يضيف، لا يشكل بالنسبة للسلام معيارا للتمييز بين الحق والباطل، حيث أن رأي الرجل الواحد في قضية معينة قد يكون أصوب وأسلم من رأي بقية أعضاء المجلس [53]، سهل علينا فهم مدى القيمة العملية لهذه الشورى كما يطرحها بعض الأصوليين ...

إن هذه الحقائق، وغيرها، هي التي تفسر لنا لماذا لم تمارس الشورى بصورة مطابقة لمبادئ الإسلام الحقيقية إلا في فترات محدودة من الزمن، وهي فترة الرسول (ص) وأصحابه (ض) وفترة عمر عبد العزيز (ض)... أما خارج ذلك فإن التاريخ الإسلامي لم يكن سوى تسلط واستبداد. فهل من المعقول مقارنة عشرين سنة من الديمقراطية بأربعة عشرة قرنا من الاستبداد؟

وأخيرا، وليس آخرا، هل نظم الحكم التي تدعى اليوم إنها إسلامية تشكل بالنسبة للمسلم ولغير المسلم، نماذج مشجعة للحكم.. وللحرية.. وللتقدم؟

**6)- موقف الجناح التحديثي - التغريبي الجديد.**

إن هذا الجناح الذي يمثله اليوم بصورة خاصة، إسماعيل صبري عبد الله، إبراهيم سعد الدين، عادل حسين، هشام جعيط - وغيرهم [54] قد استوعب

النقد الذي تتعرض له الديمقراطية الغربية اليوم من طرف المفكرين الغربيين أنفسهم والتي ليست الفردية والنفعية[55] والنخبوية[56] وسيطرة الأقوياء – ماديا – فيها، والفضائح المالية والأخلاقية المصاحبة للحملات الانتخابية، اليوم، والعبودية والاستعمار والاستغلال للعالم الثالث بالأمس والنهب المستمر لثروات العالم الثالث، والاعتداءات المسلحة ضده الآن ( غزو بانما – حروب الخليج ..الخ ) – سوى البعض من نماذجها..

لذلك بدأ هذا الجناح بدوره، منذ سنة **1967** بصورة عامة، ومنذ انهيار الاتحاد السوفييتي بصورة خاصة،[1989]، في مراجعة مواقفه من الديمقراطية الغربية وقناعاته السابقة حول إمكانية زرعها، كما هي، وكما كان يطالب من قبل، في العالم العربي والإسلامي.

من هنا فإن هذا الجناح إذا كان لا يزال يعتقد بأن الديمقراطية الغربية، بالرغم من كل نقائصها، تظل أفضل وسيلة لتسيير شؤون الدولة، ولضمان كرامة الإنسان وحقوقه، فإنه قد بدأ يسلم اليوم، بعبث محاولة زرعها كما هي في العالم العربي والإسلامي... لأنها لن تجديه نفعا كبيرا وذلك لعدة أسباب منها:

**1**)– إن هذه الديمقراطية ليست وليدة تطور ذاتي علمي وثقافي واجتماعي واقتصادي وسياسي، للعالم العربي والإسلامي، كما هو الحال بالنسبة لأوروبا[57].

**2**)– إن هذه الديمقراطية لا تعمل، وهذا منذ ( بريكليس)( اثينا) بالأمس إلى (دانيال بيل )، ( واشنطون )، اليوم، إلا لصالح الأقلية المكونة من لوبيات

(مجموعات الضغط).. عديدة، هي ما يطلق عليها "شارل فرايت ميلز" " بقوى النخبة"[58].

**3**)- ولأنها كذلك فإن هذه الديمقراطية اقرب بالتالي إلى الأوليغارشية[59] الاستعبادية منها إلى الحرية الحقيقية.

**4**)- إن هذه الازدواجية هي التي جعلت أحد المفكرين الأمريكيين المعاصرين يقولون، بأن " الديمقراطية الغربية اليوم ليست سوى عواء إذاعة الضعفاء "[60]

**5**)- وإن هذه الازدواجية كذلك هي التي جعلت المساواة السياسية التي تدعى هذه الديمقراطية ضمانها للجميع تذوب في النهاية في اللامساواة الاجتماعية، التي أفرغت في النهاية تلك الحرية السياسية من كل مضمون حقيقي لها.

**6**)- إن هذه السلبيات وغيرها هي التي تفسر كيف أن بعض البلدان في العالم الثالث، وذلك من أمثال ساحل العاج، تركيا، ولبيريا.. وغيرها، التي تبنت الديمقراطية الغربية كما هي، لم تتقدم مع ذلك اقتصاديا أو اجتماعيا أو ثقافيا ..في حين أن بعض البلدان الأخرى، من نفس العالم، وذلك من أمثال كوريا الجنوبية وتايوان وماليزيا.. وتايلاندا وغيرها، قد تقدمت بالرغم من عدم أخذها الحرفي بتلك الديمقراطية.

إننا لا نقصد من وراء هذه النماذج.. وتلك السلبيات الدعوة إلى التخلي عن الديمقراطية والقبول بالتسلط والاستبداد بل أن هدفنا من ذلك، وكما أشرنا في بداية هذه المداخلة، هو العمل على إخراج الأمة العربية والإسلامية من هذه الأزمة التي تتهدد اليوم مصيرها ومستقبلها.

وإدراكا منا بأن الحركات الإسلامية والتغريبية تشكل اليوم معطيات بديهية في الواقع العربي والإسلامي لا يمكن تجاهلها فإن هدفنا هو البحث عن اتفاق حول كل مالهما من إيجابيات مشتركة.

وانطلاقا من هذا الهاجس، وتسليما منا بأن الإسلام يشكل مثل الديمقراطية الغربية فلسفة للحكم وللحياة[61].. فإن مثل هذا الاتفاق بين الإسلام والحداثة الغربية، بين الشورى والديمقراطية يبدو لنا ممكنا .. وهذا دونما تلفيق إيديولوجي أو فلسفي.

ذلك أننا نعلم جميعا، أن الحكومة التي يطالب بها الإسلام، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حكومة يجب أن تكون قائمة أساسا على الحرية ( السياسية و الدينية والاجتماعية .. والثقافية..) والعدل والمساواة والفضيلة، والإنسانية.. والتقدم..

ولأن الحكومة في نظر الإسلام يجب أن تكون كذلك فإن كل حكومة تتوفر فيها مثل هذه الشروط، وإمكانية تطبيقها، حكومة إسلامية بالتالي، إما بصورة مباشرة أو غير مباشرة، لأن الإسلام، وكما سبق أن أشرنا، لم يشترط أي شكل محدد للحكم.. بل طرح تصورات عامة فقط عنه.

ولذلك قلنا عن مثل هذه الحكومة أنها إسلامية، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك هو، فيما نعتقد المعنى الذي قصده الإمام ابن تيمية حين قال: " إن الله ينصر الدولة العادلة ولو كانت كافرة ويهزم الدولة الظالمة ولو كانت مسلمة"[62].

ذلك أن هدف كل من الشريعة ومن السلطة هو، وكما يلاحظ جمال الدين الأفغاني، تحيق السعادة للإنسانية. من هنا، فإن الدين، كما يضيف، إذا سعى نحو هذا الهدف، حمدته السلطة الزمنية بلا شك، تماما كما أن السلطة الزمنية إذا سارت في الغاية المقصودة منها، وهي العدل المطلق حمدتها الشريعة وشكرتها بلا ريب .. فلا تنازع بين هاتين السلطتين إلا إذا خرجتا عن المحور اللازم لهما والموضوعتين لأجله"(63)

يمثل هذه المقاربات للقرآن والسنة بصورة خاصة، وللتراث السياسي العربي الإسلامي بصورة عامة، من جهة، وللفكر السياسي الغربي من جهة أخرى، يمكن للمسلمين ( الذين يفترض أنهم أول من يدرك أن الإسلام يهتم بالجوهر لا بالشكل، وبالباطن لا بالظاهر..) أن يصلوا إلى إقامة تلك الدولة العالمية، التي يطمحون إليها .. دولة يتمايز فيها الدين عن السياسة ولا ينفصل عنها في نفس الوقت.

إن مثل هذا التمييز والتمايز بين الدين والسياسة لن يضر الإسلام، بل على العكس سيدعمه وسيرتفع به فوق ألاعيب السياسة ومجازفاتها وتقلباتها.

كما أن ذلك التمايز يمثل أيضا فيما نعتقد الشرط الأول لذلك التواجد الفعلي والفاعل المنشود للإسلام في العالم العربي والإسلامي بصورة خاصة وفي العالم بصورة عامة.. الذي يطالب به البعض اليوم بقوة.. والدليل الأول على صلاحيته لكل زمان ومكان.

إن التعثر السياسي والاقتصادي والثقافي للعديد من النظم السياسية العربية والإسلامية وبقايا الإيديولوجيا الماركسية، والرفض الذي يبديه اليوم

جزء غير هين من الشباب في العالم، ومن ضمنه الشباب الأوروبي، للمجتمع الاستهلاكي والتنمية المحدودة، والأنانية، ورفض الآخر... الخ... لم تزد تلك المطالب سوى تبريرا.

غير أننا إذا كنا أول من يعترف، أن الإسلام ورسالته يظلان بدون مثل هذا الحضور العالمي ناقصين، فإننا نظل مع ذلك نعتقد أن هذا الحضور لا يجب أن ينحصر فقط، وكما يريد البعض، في المجال السياسي، على الرغم من أهميته، بل يجب أن يمتد كذلك وقبل كل شيء، إلى الميادين الثقافية، والروحية، والحضارية، والاقتصادية ، والعلمية ، نظرا إلى أن الأزمة التي تعصف بالمسلمين اليوم، ليست فقط، وكما أشرنا، أزمة سياسية، بل أنها أزمة ثقافية وروحية وحضارية أساسا .. أي أنها أزمة هوية.

وبالرغم من أن هذه الأزمة كذلك، فإنها لا يجب أن تدفع مع ذلك المسلمين إلى اليأس، بل أنها يجب على العكس من ذلك، أن تحثهم على إعادة مقاربتهم للإسلام لتعمق فهم قيمة الحقيقة المتمثلة في الحرية. والكرامة الإنسانية، والعدل، والعقل والتسامح، والتقدم، والأخوة، والتضامن، وصولا إلى إعادة تمكينه من الحضور من جديد في العالم المعاصر.

ذلك أن الإسلام، مثله مثل غيره من الديانات السماوية الأخرى، ليس له مستقبل إلا إذا كان قادرا من جديد على التفاعل مع الإنسان، وعلى طرح حلول منطلقة من نظرته المتميزة للإنسان وللكون، وللتحديات المختلفة التي يواجهها اليوم.

من هنا فإن الأهم اليوم من المطالبة بالدولة الإسلامية هو، وكما يلاحظ أحد المفكرين العرب المعاصرين، تهيئة الشروط المعرفية والروحية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية الضرورية لحياة إسلامية حقيقية[64] حرة وكريمة.

ولكي تتحقق مثل تلك الشروط، وذلك المشروع، الذي تعكف فئة من الانتليجانسيا العربية، ممثلة بصورة خاصة في حسن حنفي، وخالد محمد خالد، وعادل حسين،الخ، منذ سنة **1970** ، على تجسيده، فإنها تتطلب، إضافة إلى النوايا الحسنة، جهودا معنوية ومادية وفكرية، وفلسفية، نكتفي هنا بذكر أهمهما:

**1**)- قراءة جديدة للإسلام بصورة خاصة، وللتراث العربي الإسلامي بصورة عامة، أكثر مطابقة لروح القرآن والسنة من جهة، ولحقائق الحاضر من جهة أخرى..

**2**)- إعادة إحياء، أي فتح باب، الاجتهاد بهدف المصالحة أي التوفيق بين مبادئ الدين الأساسية وبين الحقائق العلمية والسياسية والاجتماعية التي يعرفها العالم اليوم.[65]

**3**)- العمل على إقامة نظرية للتأويل، مستوحاة من تجربة كبار المفسرين المسلمين من أمثال الزمخشري، والسيوطي والبيضاوي وغيرهم.. من جهة، ومن البحوث الغربية الحديثة في هذا الصدد خاصة بحوث غادمير، وهابرماس، وشومسكي وسوسور وغيرهم من جهة أخرى.[66].

**4**)- المعرفة بأسباب التنزيل، أي بالظروف والأسباب الخاصة بنزول سور وآيات القرآن الكريم..

**5**)- العمل على إقامة فلسفة عربية إسلامية جديدة للإنسان وللتاريخ وللحياة، تتبلور فيها وتتكامل الخصوصية والعالمية، الأصالة والحداثة، الماضي والحاضر.

**6**)- احترام حقوق الإنسان التي كان الإسلام، أول من طبقها نظريا وعمليا في أول حكومة له، حكومة الرسول (ص) .

**7**)- تعلم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية والمنظمات الأخرى المختلفة والنقابات التي يجب أن تشكل " واحات" للديمقراطية[67] وأن تمهد بالتالي لممارسة مسؤولة لها.

**8**)- مراجعة المنظومة التربوية وهذا ابتداء من المدرسة خاصة ، بهدف تمكينها من ترسيخ روح الإسلام الحقيقية، إلى جانب روح الديمقراطية، والتسامح والعقلانية ورفض العنف، داخل الأجيال الصاعدة ..[68]

**9**)- محاربة الظلم و" الحقرة " - والفساد والرشوة والثراء اللامشروع، وتبديد الأموال العامة، وغيرها من الآفات الاجتماعية الأخرى وذلك مثل النمو الديمغرافي الجنوني، والأمية، والبطالة داخل الشباب الضائع اليوم والبيروقراطية العمياء، واقتصاد وصناعة السوق واللامبالات، ونقص الروح المدنية، والتبذير..الخ. التي تنخر اليوم المجتمعات العربية الإسلامية .. كشرط أول ووحيد لإعادة الثقة بين الجماهير والسلطة.. ولدفع الإنسان من جديد إلى العمل الذي يجب أن يشكل منذ الآن الوسيلة الوحيدة للثراء.. وللنجاح.

إن هذه الإجراءات هي وحدها الكفيلة، فيما نعتقد، بتحقيق ذلك التصالح الذي لا مفر منه بين العالم العربي والإسلامي، ومن ضمنه الجزائر، بين ذاته وبين زمنه.

**الهوامش**

1-Francis Fukuyama : La fin de l'histoire et le dernier Homme, trad – franc Flammarion- Paris, 1992.

2)- وذلك من أمثال: Bernard Lewis, Eliot Abrahams, Paul Wolfowitz, Douglas Feith,Richard perle وغيرهم.

3)- وذلك من أمثال القس James Hichens, Ralph Read, Jerry Falwell Franklin Graham وهؤلاء القساوسة المسيحيون المتطرفون يعتقدون أن المسيح لن يعود من جديد إلى الأرض ليوطد نهائيا الديانة المسيحية.. إلا بعد أن يجتمع كل يهود العالم، فوق أرض فلسطين. وتبدأ نهاية العالم L'apocalypse . إذاك فإن اليهود سيكونون مطالبين إما باعتناق المسيحية أو القتل والتصفية الجسدية النهائية لهم جميعا.

Samuel Huntington : the clash of civilisations, Foreign Affairs, - 4 U.S.A, Mai 1994 .

Ibid .-5

6)- انظر تصريح الرئيس جورج بوش G . Bush حول حالة الاتحاد 2002/01/29.

7)- انظر تصريح رئيس الوزراء الإيطالي Silvio Berlusconi 2003.

8)- تصريح الجنرال الأمريكي Williams Boykin ، كاتب الدولة الأمريكي المساعد بالبنتاغون 2003/10/19

9)- انظر تصريح الرئيس جورج بوش G . Bush 2003/10/19.

Edward Said : L'Autre Amérique, Le monde Diplomatique, - 10 Mars,2003.

J- Baudrillard : La violence de la mondialisation, Le monde -11 Diplomatique, Novembre 2002.

12)- عبد القادر عودة : الإسلام وأوضاعنا السياسية، الطبعة الأولى، سنة 1971.

13)- حسن البنا : مجموعة رسائل الإمام الشهيد الرسائل الثلاث ( نحو النور) المؤسسة الإسلامية، القاهرة، 1981، الطبعة الثانية، ص290.

14)- عبد القادر عودة : الإسلام وأوضاعنا السياسية، ص72.( دون تحديد مكان الطبعة)

15)- تقي الدين النبهاني : نظام الحكم في الإسلام، القدس 1953، الطبعة الثانية، ص ص 6،3.

16)- الصاوي محمد عوض : هل السياسة من صميم فكرتنا، مجلة الإخوان المسلمين، 1945/4/16.

17)- محمد المبارك : نظام الإسلام : الحكم والدولة، دار الفكر، بيروت الطبعة الأولى، 1981، ص12

- وأبو العلاء المودودي : السياسة والقانون، والدستور، دار الفكر، بيروت، 1967.

18)- سيد قطب : معالم في الطريق، دار دمشق ( بدون تاريخ) ص9 وما بعدها.

- وانظر أيضا : عباسي مدني : أزمة الفكر الحديث ومبررات الحل الإسلامي، مطبعة رحاب الجزائر، الطبعة الأولى، سنة 1989، ص 31،27،26.

19)- عبد القادر عودة، المودودي، سيد قطب، عباسي مدني الخ ...

20)- الشورى : هذا المبدأ يقر به كل المفكرين الإسلاميين القدامى والمعاصرين، انظر ( عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية) ص82،81.

21)- عودة : المرجع السابق.

22)- عودة : المرجع السابق.

23)- عباس محمود العقاد : الديمقراطية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة، 1964، ص47.

24)- المرجع السابق.

25)- عبد القادر عودة : مرجع سابق، ص97.

26)- إذا كان المعتزلة والخوارج، وبن حزم وبن تيمية... يقولون بضرورة الخروج على الحاكم المستبد، والمنحرف، فإن أهل الحديث، والماوردي، وغيرهم يقولون بالعكس ( انظر: محمد ضياء الدين الريس، النظريات السياسية الإسلامية، دار التراث، القاهرة،1979، ص345 وما بعدها.

27)- عبد القادر عودة : مرجع سابق، ص84.

28)- د. يوسف القرضاوي : الحل الإسلامي فريضة وضرورة، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1964، ص82.

29)- المرجع السابق.

30)- د. فؤاد زكريا:

Les Arabes à l'heure du choix , édit. Bouchène, Alger, 1991,p115.

31)- علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990.

32)- محمد أحمد خلف الله: القرآن والدولة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1972، ص403.

انظر تفسير الزمخشري، البيضاوي، وانظر أيضا محمد سعيد العشماوي، الاسلام السياسي، سلسلة صاد، الجزائر،1990، ص54،23.

33)- حديث رواه الإمام البخاري.

34)- علي عبد الرازق: الإسلام وأصول الحكم، ص44.

35)- نفس المرجع السابق.

36)- محمد عمارة: الإسلام والسلطة الدينية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1980، الطبعة الثانية، ص40.

37)- محمد عبده: الأعمال الكاملة، محمد عمارة، المجلد الأول، ص ص105،104. وانظر أيضا محمد عمارة: محمد عبده، مجدد الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت 1978، الطبعة الأولى، ص248.

38)- عبد الرحمن الكواكبي: طبائع الاستبداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1990، ص ص 40،19. وانظر أيضا، محمد عمارة: الكواكبي شهيد الحرية ومجدد الإسلام، دار الوحدة، بيروت، 1984، ص70

39)- عبد الحميد بن باديس: جريدة الشهاب، ج 13،11، جانفي 1938، ص468. وانظر أيضا آثار عبد الحميد بن باديس، د.عمار طالبي، المجلد الثاني، الجزء الأول، ص ص 412،410.

40)- سيد قطب: معالم في الطريق، دار دمشق،( بدون تاريخ) ص 9، وما بعدها,

41)- المودودي: نظرية الإسلام وهديه في السياسة، والقانون والدستور، ص18،12.

42)- جمال الدين الأفغاني: الأعمال الكاملة، ( د. محمد عمارة) دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة ( بدون تاريخ) ص429.

43)- محمد عمارة: الإسلام والسلطة الدينية، ص82،46.

44)- المرجع السابق.

45)- عادل حسين: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1982، ص143.

46)- جمال الدين الأفغاني: لعبد الرحمن الرافعي ، سلسلة أعلام العرب، القاهرة،1961، ص،45، وأنظر أيضا: محمد عمارة:الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني.

47)- خالد محمد خالد: جريدة الأهرام، القاهرة، 16/24 1985، ...

48)- الماوردي: الأحكام السلطانية، ( طبعات عدة منها.. طبعة الوطن، 1691 ، مصر، إضافة إلى كتابه، أدب الدين والدنيا ط، 3، القاهرة، 1955.

49)- أبو حامد الغزالي: فضائح على الباطنة، الدار القومية، للطباعة والنشر القاهرة، 1964، ص 169 .

50)- ابن خلدون: المقدمة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، 1980، ص 580.

51)- المرجع السابق، ص 360، 580.

52)- يذهب هذا المذهب، أهل الحديث والماوردي، بحجة عدم إصلاح ضرر ( الانحراف) يضرر أكثر منه (إشعال الفتنة بين المسلمين).

53)- القاضي اليافلاقي: نقلا عن المدودي، مجلة الدعوة 15. 4. 1951.

54)- انظر أعمال: الندوة الخاصة بأزمة الديمقراطية في الوطن العربي - مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984.

C.P Macpherson : Democratic Theory ( oxford : clarendon press-55 1973, pp. 3-29

G.BURDEAU / La démocratie, col-points, seuil paris 1960, 9ème -56 édition, pp,51-52.

cf :Charles Wright Mills : The Power Elite, New-york, Oxford-57 university Press 1959.

58)- إسماعيل صبري عبد الله: مستقبل الديمقراطية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي العدد 137، 7/ 1990.

59)- شارل غرايت: القوى النخبوية

60)- نفس المرجع السابق

61)- عباس محمود العقاد: الفلسفة القرآنية ( بدون تاريخ) القاهرة، انظر أيضا: الديمقراطية، ص،9

62)- ابن تيمية: الفتاوى، مكتبة برلين، ملف رقم 4818،4817.

63)- محمد عمارة: الأفغاني ( الأعمال الكاملة)، ص 324،322.

64)- البخاري حمانه: حتى يظل باب الاجتهاد مفتوحا، مجلة الجامعة الاسلامية، لندن ( بريطانيا)، العدد،4، السنة الأولى، 1994.

65)- د. فهمي جدعان: نظريات التراث، دار الشروق، 1985، ص111.

66)- أنظر:

H.G. Gadamer : L'art de comprendre ( herméneutique et tradition philosophique ) edit. aubier. paris. 1982.

Jurgen Habermas : Raison et légitimité. Payot , Paris 1978

Noam Chomsky : le langage et la pensée. payot. paris. 1968.

Apel :( karl otto) : Die Enklaen. Frankfort. 1979.

67- اسماعيل صبري عبد الله: الديمقراطية في الوطن العربي.

68- لا توجد فيما نعتقد، إلا نصوص قليلة، تتعرض للديمقراطية، وللعنف وللتسامح في الكتب المدرسة العربية والإسلامية.